

البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) يعلن عن تحقيق

صافي أرباح بقيمة ١,٢٥٩,٦ مليون ريال قطري عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

٢٣ أكتوبر ٢٠١٨، الدوحة – قطر: أعلن اليوم البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك التجاري" أو "البنك") والشركات والبنوك التابعة له والزميلة ("المجموعة") نتائجها المالية عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨؛ إذ حققت المجموعة صافي أرباح بقيمة ١,٢٥٩,٦ مليون ريال قطري مقابل ٢٥٩ مليون ريال قطري عن الفترة ذاتها في عام ٢٠١٧ أي زيادة بنسبة ٣٨٦٪.

المؤشرات المالية الرئيسية مقارنة بالفترة ذاتها لسنة ٢٠١٧:

- ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٣,٥٪ لتصل إلى ١٣٨,٧ مليار ريال قطري.
- ارتفعت قروض العملاء والسلفيات بنسبة ٠,٣٪ لتصل إلى ٨٤,٨ مليار ريال قطري.
- ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٢,٢٪ لتصل إلى ٧٤,٩ مليار ريال قطري.
- ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة ٧,٩٪ لتصل إلى ١,٨ مليار ريال قطري.
- انخفض معدل التكلفة إلى الدخل من ٣٨,١٪ إلى ٣٣,٥٪.
- انخفضت المخصصات على قروض وسلفيات العملاء بنسبة ٥٧,٥٪ لتصل إلى ٦١٦,٨ مليون ريال قطري.
- ارتفع صافي الأرباح بنسبة ٣٨٦٪ لتصل إلى ١,٢٥٩,٦ مليون ريال قطري.

صرح سعادة الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري قائلاً: "لا تزال دولة قطر مستمرة في تحويل اقتصادها في سبيل تحقيق مستقبل أكثر استدامةً، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تقوية الاقتصاد وزيادة الاكتفاء الذاتي وتعزيز النمو.

"وقد كان رد فعل الأسواق إيجابياً على التطورات الاقتصادية في دولة قطر ورؤية قيادتها، حيث ارتفع مؤشر بورصة قطر مسجلاً أكبر فقرة فصلية منذ أربع سنوات، فتفوق على نظرائه في المنطقة وحقق ثاني أفضل أداء في العالم هذا العام من حيث القيمة الدولارية.

"ويفخر البنك التجاري باستمراره كجزء من مسيرة النمو في دولة قطر، عبر توحيد أهدافه مع أهداف دولة قطر الاقتصادية، ومكانته كمؤسسة مالية قوية ومستقرة ومبتكرة تدعم الاقتصاد القطري.

الأداء المالي

وأضاف السيد/ حسين الفردان، نائب رئيس مجلس إدارة البنك التجاري قائلاً: "تواصل نتائجنا المالية تحسنها مع انخفاض مخصصات القروض المتعثرة بالبنك. وقد أحرزنا تقدماً في تحسين التكاليف عبر الاستثمارات الإستراتيجية في تقنيات أساسية لرقمنة الأنظمة الداخلية وأتمتها، وانعكس ذلك جزئياً على خفض النفقات التشغيلية بنسبة ١٢٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨ مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة بنسبة ٠,٤٪ ليصل إلى ٢,٦٦٣ مليون ريال قطري عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٢,٦٥٤ مليون ريال قطري في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٧.

ولقد بلغ صافي إيرادات الفوائد للمجموعة ١,٩٠٨ مليون ريال قطري عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، أي ارتفاعاً بنسبة ٤,٠٪ بالمقارنة مع ١,٨٣٦ مليون ريال قطري في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٧؛ ويرجع ذلك إلى إعادة تسعير بعض القروض خلال هذه الفترة. وبلغ صافي هامش الفائدة ٢,٣٪ لفترة التسعة أشهر، أي زيادة بنسبة ٠,١٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام ٢٠١٧.

انخفضت الإيرادات غير المتأتية من الفوائد للمجموعة بنسبة ٧,٨٪ لتصل إلى ٧٥٥ مليون ريال قطري للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ مقابل ٨١٩ مليون ريال قطري في نفس الفترة من عام ٢٠١٧. ويعود الانخفاض العام في الإيرادات غير المتأتية من الفوائد إلى انخفاض إيرادات الاستثمار في الأوراق المالية ضمن نظام حقوق الملكية وفقاً لخططنا الاستراتيجية، وانخفاض إيرادات صرف العملات الأجنبية.

تم إدارة إجمالي المصاريف التشغيلية على مستوى المجموعة، حيث انخفض بنسبة ١٢٪ ليصل إلى ٨٩٢ مليون ريال قطري في التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ بالمقارنة مع ١,٠١٢ مليون ريال قطري عن الفترة ذاتها من سنة ٢٠١٧. ويرجع سبب انخفاض التكاليف في المقام الأول إلى خفض المصاريف الخاصة بالموظفين والمصاريف الإدارية.

انخفض صافي المخصصات مقابل القروض والسلفيات للمجموعة بنسبة ٥٧,٥٪ ليصل إلى ٦١٧ مليون ريال قطري عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، مقابل ١,٤٥١ مليون ريال قطري عن الفترة ذاتها في عام ٢٠١٧. وانخفضت نسبة القروض المتعثرة لتصل إلى ٥,٥٪ عن الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٥,٦٪ في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وحافظت نسبة التغطية على استقرارها عند ٨٣,٥٪ في فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٩١,٦٪ في نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

حققت المجموعة نمواً في الميزانية العمومية بنسبة ٣,٥٪ كما في الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، وبلغ إجمالي الأصول ١٣٨,٧ مليار ريال قطري بالمقارنة مع ١٣٤,٠ مليار ريال قطري في نفس الفترة من عام ٢٠١٧. وقد جاء هذا النمو في إجمالي الأصول بصورة أساسية نظراً لارتفاع الاستثمارات في الأوراق المالية بواقع ٢,٢ مليار ريال قطري والمستحقات من البنوك بواقع ١,٩ مليار ريال قطري.

ارتفعت القروض والسلفيات للعملاء في المجموعة بنسبة ٠,٣% لتصل إلى ٨٤,٨ مليار ريال قطري في الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٨٤,٥ مليار ريال قطري في نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

ارتفعت الأوراق المالية الاستثمارية للمجموعة بنسبة ١١,٥% لتصل إلى ٢١,٥ مليار ريال قطري كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ مقارنة بما يعادل ١٩,٤ مليار ريال قطري في نفس الفترة من عام ٢٠١٧. ويظهر هذا الارتفاع بصفة رئيسية في السندات الحكومية.

ارتفع حجم ودائع العملاء بنسبة ٢,٢% ليصل إلى ٧٤,٩ مليار ريال قطري كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ بالمقارنة مع ٧٣,٣ مليار ريال قطري كما في نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

وعلق السيد جوزيف أبراهام، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك التجاري قائلاً: "يشكّل أداء البنك التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي شهادةً على تنفيذ فريقنا لخططنا الاستراتيجية الخمسية. فقد بلغت الأرباح التشغيلية المجمعة بالبنك ١,٧٧ مليار ريال قطري، أي زيادة بنسبة ٨٪، بينما ارتفع صافي الربح بنسبة ٣٨٦٪ ليصل إلى ١,٢٦ مليار ريال قطري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

"واستفادت نتيجتنا المالية من انخفاض مخصصات القروض المتعثرة، والتي أصبحت تتجه نحو معدل مخصصات مقبول. وتمّ دعم ذلك بالتركيز على تحقيق الكفاءة عبر أعمالنا مع انخفاض المصروفات التشغيلية. ونتيجةً لذلك، بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل حاليًا ٣٣,٥٪ بالمقارنة مع ٣٨,١٪ في الفترة نفسها من العام الماضي.

"وارتفع صافي إيرادات الفوائد المجمعة إلى ١,٩١ مليار ريال قطري خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨، أي زيادة بنسبة ٤٪ بالمقارنة مع ١,٨٤ مليار ريال قطري في الفترة نفسها من العام الماضي، بينما حافظت القروض والسلفيات على استقرارها عند ٨٤,٨ مليار ريال قطري في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨، نظرًا لتأثير انخفاض قيمة الليرة التركية وتقلص القروض الحكومية بسبب سداد القروض بعد إصدار سندات دولة قطر. أما ودائع العملاء فبقيت ثابتةً عند ٧٤,٩ مليار ريال قطري في سبتمبر ٢٠١٨، أي ارتفاعًا بنسبة ٢,٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

"وقد سجّل البنك التجاري محليًا زيادةً بنسبة ٧٪ في صافي إيرادات الفوائد بقيمة ١,٦٧ مليار ريال قطري، بدعم من نمو القروض والسلفيات بنسبة ٤٪ مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي وارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٣٪ لتصل إلى ٦٦ مليار ريال قطري.

"واعتمدت استراتيجيتنا مع "الترناتيف بنك" في تركيا على التركيز على معالجة مخاطر العملاء من أجل مواجهة التحديات المحتملة في بيئة المخاطر والاقتصاد الكلي الحالية. فسجّل "الترناتيف بنك" ارتفاعاً في صافي الأرباح بقيمة ٧٥ مليون ريال قطري خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨، أي زيادة بنسبة ٢٩٪ مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي. وانخفضت قروض والسلفيات للعملاء بالريال القطري في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ بنسبة ١٨٪ مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي بسبب انخفاض قيمة العملة. أمّا من حيث العملة المحلية، فقد سجّل "الترناتيف بنك" نمواً بنسبة ٦٢٪ في صافي الأرباح، في حين ارتفعت القروض والسلفيات المقدمة للعملاء بنسبة ٤٧٪ لتصل إلى ١٩,١ مليار ليرة تركية في الفترة ذاتها.

"وبالنسبة للبنوك الزميلة، فقد حقق البنك الوطني العماني أرباحاً صافية بقيمة ٣٦٠ مليون ريال قطري خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨، أي زيادة بنسبة ١٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وما زلنا نبقى على تصنيف البنك العربي المتحد ضمن الأصول المعروض للبيع ونواصل التركيز على تحسين أداءه وفقاً لاستراتيجيتنا الخاصة بالشركات.

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع:

السيدة عبير مروان القلا رئيس الاتصالات المؤسسية البنك التجاري هاتف: +974 55847838 بريد إلكتروني: abeer.alkalla@cbq.qa	جون إيرل المدير العام F T I Consulting هاتف: +971 (0) 50 494 1178 بريد إلكتروني: jon.earl@fticonsulting.com
---	--

ملاحظة للمحررين:

نبذة عن البنك التجاري

يملك البنك التجاري مجموع أصول بقيمة 138.7 مليار ريال قطري كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨. وبصفته بنكاً تجارياً فإنه يقدم خدمات مصرفية شاملة، تتضمن مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والخدمات الاستثمارية، كما يملك الامتيازات الحصرية لداينرز كلوب في دولة قطر. تضم شبكة البنك ٢٩ فرعاً يقدم خدمات كاملة و ١٧٤ جهاز صراف آلي.

إن البنك التجاري مستمر في تحقيق الأرباح منذ عام ١٩٧٤ وواصل الاستثمار في تطوير التكنولوجيا ورأس المال البشري وخلق قاعدة رأس مال قوية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق التنمية المستدامة. ووفقاً لاستراتيجية التوسع والانتشار الجغرافي، أصبح "الترناتيف بنك" مملوكة بالكامل للبنك التجاري. كما أن البنك التجاري عمل على تعزيز شراكته الاستراتيجية مع البنك الوطني العماني، ثاني أكبر بنك في سلطنة عمان بإجمالي أصول بلغت ٣,٥ مليار ريال عماني كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ ولدى البنك ٦٩ فرعاً، بما في ذلك فرع واحد في كل من مصر وأبو ظبي ودبي. وعلاوةً على ذلك، أنهى البنك التجاري محادثاته مع شركة "تبارك للاستثمار" فيما يتعلق بالتفاوض على شروط وأحكام عملية البيع المحتملة لحصة البنك التجاري في البنك العربي المتحد.

يتمتع البنك التجاري بتصنيفات ائتمانية قوية هي A من فيتش وA3 من موديز وBBB+ من ستاندرد أند بورز. إن البنك مدرج في بورصة قطر وكان أول بنك قطري يدرج شهادات الإيداع الدولية وكذلك السندات في بورصة لندن. بالإضافة إلى ذلك، تعد سندات البنك التجاري بالفرنك السويسري التي تم إصدارها في مارس ٢٠١٨ هي الأكبر من نوعها في إصدارات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

منحت مجلة غلوبال فاينانس جائزة "أفضل بنك في قطر" إلى البنك التجاري مؤخراً. وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام ٢٠١٨. وحل البنك التجاري في قائمة براند فاينانس العالمية لأفضل ٥٠٠ علامة مصرفية في العالم لعام ٢٠١٨ إذ جاء في المرتبة الثالثة محلياً و ٢٧٠ عالمياً، متقدماً اثنتي عشر مرتبة في القائمة ذاتها مقارنة بالعام الماضي. ولقد حصل البنك التجاري على جائزة "أفضل خدمة حوالات مالية في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٨" وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في قطر لعام ٢٠١٨"، وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للمشاريع

الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٧" وجائزة "أفضل بنك لإدارة النقد في قطر لعام ٢٠١٧" من قبل مؤسسة آسيان بانكر. وعلاوةً على ذلك، تم تكريم البنك ومنحه جائزة التميز في مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة قطر، وجائزة "أفضل علاقات مستثمرين" للشركات المتوسطة الحجم في النسخة الثانية من برنامج بورصة قطر للتميز في علاقات المستثمرين في ٢٠١٧.

يكرس البنك جهوده لدعم المجتمع القطري والبنية التحتية الاجتماعية من خلال البرامج المتعددة للرعاية الاجتماعية إلى جانب رعاية الفعاليات المختلفة. وتعكس رعاية البنك التجاري لبطولة قطر ماسترز للجولف التزامه بدعم الرياضة والارتقاء بسمعة قطر العالمية في مجال الرياضة. www.cbq.qa

نبذة عن "الترناتيف بنك"

تأسس "الترناتيف بنك" عام ١٩٩١. وأصبح البنك التجاري مالكاً لأغلبية أسهم "الترناتيف بنك" عام ٢٠١٣ بعد أن استحوذ على حصة استراتيجية بنسبة ٧٤,٢٤%، منها ٧٠,٨٤% من مجموعة الأناضول و ٣,٤٠% من خلال مناقصة عامة. وفي ديسمبر ٢٠١٦، استحوذ البنك التجاري على الحصة المتبقية بنسبة ٢٥% من مجموعة الأناضول، وأصبح "الترناتيف بنك" مملوفاً بالكامل للبنك التجاري.

"الترناتيف بنك" هو بنك تركي متوسط الحجم يقدم الخدمات المصرفية للشركات والأنشطة التجارية والأفراد من خلال مجموعة من المنتجات والخدمات والحلول المبتكرة عبر شبكته التي تتألف من ٥٣ فرعاً منتشرة في أنحاء تركيا. ويعمل "الترناتيف بنك" عن قرب مع البنك التجاري لمواءمة الأعمال والاستفادة من الفرص التجارية الإقليمية.

كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، بلغ مجموع أصول "الترناتيف بنك" ٢٩,٥ مليار ليرة تركية وإجمالي القروض ١٨,١ مليار ليرة تركية وودائع العملاء ١٤,٢٧ مليار ليرة تركية وحقوق المساهمين ١,٧٢ مليار ليرة تركية.

<https://www.alternatifbank.com.tr/en>